CSPS SOUTH SUDAN
CENTER FOR STRATEGIC & POLICY STUDIES

مُنتَدى الفِكـــر

يونيو ٢٠٢٢

سؤال الديمقراطية

في جنوب السودان

سؤال الديمقراطية
في جنوب السودان

ماد قبريال

باحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الملخص التنفيذي

تتناول الدراسة استشكال الديمقراطية في جنوب السودان، إذ ظلت الأدبيات تستعرض قضايا الحرب والسلام، بينما غابت عنها سؤال الديمقراطية، انطلاقًا من التجارب الانتخابية النيابية والحزبية المختلفة التي شهدها الإقليم منذ الإدارة الاستعمارية وما بعدها. هل يمكن وصف هذه التجارب بالديمقراطية أم انها كانت ممارسات إجرائية لا تعكس إلا جانب واحدا من جوانب الديمقراطية. وتزعم الورقة بأن هيمنة قضية الحرية والدولة والتحرير أدتا إلى المعضلة الراهنة بانسداد الآفق السياسي بثنائية الجيش والسياسة، مما قاد إلى أزمة الديمقراطية الاستقلال.

مقـدمة

اكتسبت الديمقراطية في وقتنا الراهن رمزيةً كبرى، بفضل نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في عدد من البلدان في العقود الأخيرة، بحيث لم بإمكان الأنظمة بما فيها الاستبدادية من خيارات أخرى غير الادعاء بممارسة الديمقراطية. وبالطبع، تختلف تطبيقاتها كيفًا ونوعًا، انطلاقًا من حيث مفهومها. كذلك، مدى شرعية الممارسة الديمقراطية؟ هل يشارك الناس في عملية اختيار الحاكم سواء بصورة مباشرة عبر الاقتراع العام أو بالتفويض لكتلة انتخابية لتختار من بين المتنافسين، أو الشرعية الثورية كمرجعية للاستحواذ على السلطة. ظلت تجربتنا السياسية تنادي بالحرية والمواطنة والعدالة تحت عباءة قضية التحرر الوطني، منذ اندلاع ثورة الكفاح المسلّح منتصف القرن العشرين، وظهور عديد التنظيمات، على سبيل المثال، الحزب الليبرالي وجبهة الجنوب، اللتان عملتا من الداخل، وتنظيم سانو من المنفى. مارست هذه

التنظيمات انتخابات في مؤتمراتها الداخلية لاختيار قادتها، كما شارك بضعها في الانتخابات التي عقدت في تلك الفترات. إلا أن تلك المرحلة عانت من أزمات عديدة، جراء تداعيات الحرب الأهلية، إذ كان إنجاز المشروع الوطني هو جوهر الغاية، دون النظر لسؤال الديمقراطية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ما يقودنا إلى التساؤل عن أسباب غياب الديمقراطية؟

تنقســـم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية. الأولى تبدأ بتعريف ماهية الديمقراطية، معاييرها وأبعادها. بينما المحور الثاني يتناول تطور التجربة السياسية، والمراحل المختلفة التي مرت بها. أما المحور الثالث والأخير، يقف على سياق ما الاستقلال، وغياب الممارسة الديمقراطية، ضمن عوامل أخرى، ساهمت في الأزمات المستمرة للسلطة والدولة.

أولًا . ماهية الديمقراطية .

على الرغم من شيوع التعريف الكلاسيكي للديمقراطية كحكم الشعب، التي ترجع أصولها لليونان القديمة في مجتمع أثينا، فهي تتكون من كلمتي (demos) وتعني الشعب، و(kratos) وتعني الحكم في تجارب دولة المدينة. بيد أن التطور الذي طرأ على المجتمعات البشرية، وصولا إلى مجتمعات الرأسمالية المبكرة والحديثة، أوجدت معها مفاهيم ملازمة للديمقراطية كالتمثيل والعدالة والحرية، والتي نشأت في سياق صعود الليبرالية، ومنذئذ أصبح يعد صفة مطابقة للديمقراطيات الغربية. ووفقًا لهذا الفكر، فإن الديمقراطية تعني نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع العام، ما بات يُعرف بالديمقراطية النيابية. غير أنه هنالك اختلافات فكرية في المفهوم الليبرالي نفسه، بشأن حدودها وعلاقاتها بمؤسسات الدولة ودورها، إضافة إلى حرية الأفراد داخل هذا النظام. وباختصار، فإن هذا النموذج يرى بتقييد السلطة السياسية المنتخبة، وإعطاء الحرية الفردية في عالم الاجتماع المدني والسياسي. ويمكن أن تكون الديمقراطية الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، فجوهر المبدأ هو المساواة السياسية بين المواطنين. أما التيار الماركسي فيرفض هذه المزاعم، ويجادل بأنه لا بدل من استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، باعتبار الأخيرة هي أساس الديمقراطية، وتطرح الماركسية بأنه عندما تحرر الطبقة العاملة من استغلال الرأسمالية، وتتولى السلطة، يمكنها فقط أن تقيم نظام حكم يمثل مصالح الطبقة الأغلبية الكادحة. وفي اتجاه آخر، نجد تعريفات أخرى، تأخذ منزلة وسطة بين هذين التاريخين، لذلك يختلف مفهوم الديمقراطية من حيث استخدامه أو سياق تعريفه أو ممارسته دول إلى أخرى. على ضوء ما سبق، تتنوع تعاريف الديمقراطية، كما ذكر آنفًا. ومع ذلك، يوجد اتفاق على مجموعة من المعايير المعتمدة من الخبراء والأكاديميين والباحثين والسياسيين أنفسهم. وتتخذ الدراسة مفهومًا إجرائيا للديمقراطية بمعني التعريف الذي حاج به روبرت دال، الذي أكد على وجود سبع شروط للديمقراطية، هي، مسؤولين منتخبون، انتخابات حرة ونزهيه، حق الاقتراع العام للمواطنين البالغين لعمر التصويت، حق الترشح، حرية التعبير، معلومات بديلة للمواطنين، استقلالية المنظمات، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بأطيافه، لتحديد الديمقراطية السياسية من عدمها.

فإن هذا النموذج يرى بتقييد السلطة السياسية المنتخبة، وإعطاء الحرية الفردية في عالم الاجتماع المدني والسياسي . ويمكن أن تكون الديمقراطية الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، فجوهر المبدأ هو المساواة السياسية بين المواطنين .

ثانيًا . مدخل تاريخي : مقاومة الاستبداد

يذكر رفائيل كوبا بادال في كتابه "فردوس الإمبريالية الإدارة البريطانية في جنوب السودان" أن البريطانيون كانوا منذ البداية غير راغبين في استعمار الجزء الجنوبي من وادي النيل (جنوب السودان حاليًا)، ويورد مذكرة اللورد كرومر لرئيس الوزراء البريطاني سالسبوري (Salisbury)، يحذره فيها من خطورة حكم منطقة وواسعة من الأراضي الغير المفيدة اقتصاديًا، بحيث أن إداراتها ستكلف الحكومة البريطانية مبالغ طائلة، بجانب مخاطرها العالية. ومع ذلك، قامت بريطانيا بفرض وجودها بالرغم من تلك المخاطر التي أوردها اللورد كرومر، نتيجة اشتداد صراعات القوى الاوروبية الاستعمارية حينئذ، خاصةً القوى الاستعمارية المنافسة فرنسا وبلجيكا، للسيطرة على مناطق وادي النيل نهاية القرن التاسع عشر، هذا التنافس دفع بريطانيا إلى احتلال السودان وإنهاء سيطرة المهدية على السلطة. وجدت بريطانيا أن عليها معالجة الاختلالات القائمة للفترة المهدية، التي لم تطور أية مؤسسات إدارية في جنوب السودان طوال، نتيجة المقاومة الوطنية التي ابدتها القبائل والعشائر والملوك والقادة الروحيين ضدها، وكذلك ضد محاولات السيطرة البريطانية، حتى لجأت الإدارة الاستعمارية إلى القوة والبطش لنهب ثروات القبائل وجمع الضرائب. كما مارست بريطانيا سياسة الحكم غير المباشر (Indirect Rule)، فهي لم تنشئ أي مشاريع كبرى طيلة العقود الثلاث الأولى من حكمها في جنوب السودان، بل رأت إبقاء الأوضاع كما هي عليه، مع السماح بنشر التعليم الديني المحدود لتخريج صفوة الموظفين من المواطنين المحليين لمساعدة الإدارة الاستعمارية في تسير أعمالها. ومع التغير في السياسية البريطانية، عقب مؤتمر جوبا الشهير، أي في العقد الرابع والخامس منذ سيطرتها على السودان، هكذا قررت بريطانيا ضم جنوب السودان مع شمال السودان. ويشير جيمس روبرتسون، السكرتير الإداري حينها إنه عقد مؤتمرٍ جوبا 1947، لتحديد النتيجة النهائية التي سبق أن أقرتها بريطانيا سلفًا. انتهى المؤتمر المذكور بتوصية ضم جنوب السودان مع الشمال في دولة سودانية موحدة، مع اعطاء ضمانات لحفظ الهوية الذاتية. ولكن، لم تلتزم بريطانيا ولا النخبة الحزبية في شمال السودان بهذه الضمانات.

ثالثًا . الديمقراطية البرلمانية الأولى ومأساتها

تشكلت الممارسة البرلمانية الأولى على هدي اتفاقية الحكم الذاتي فبراير 1953، ويقول الأكاديمي والباحث جون قاي يوه أن الرعيل الأول لنخبنا لم يعتبروا أنفسهم جزءا من الدولة السودانية في ذلك الوقت، ونظروا إلى ما جرى في اجتماعات القاهرة لتوحيد الأحزاب الاتحادية وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي تنكرا لتطلعات شعبنا. في تلك المرحلة، ازداد انعدام الثقة بين الجنوب والشمال جراء عدم حسم كثير من المسائل، السودنة ونتائجها، فضلا عن الضمانات الخاصة بالمسألة الدستورية ومطلب الفيدرالية. وأقيمت في الفترة

أن البريطانيون كانوا منذ البداية غير راغبين في استعمار الجزء الجنوبي من وادي النيل (جنوب السودان حاليًا)، ويورد مذكرة اللورد كرومر لرئيس الوزراء البريطاني سالسبوري (Salisbury)، يحذره فيها من خطورة حكم منطقة وواسعة من الأراضي الغير المفيدة اقتصاديًا، بحيث أن إداراتها ستكلف الحكومة البريطانية مبالغ طائلة،

ذاتها، أولى التجارب البرلمانية الوطنية (1953 – 1958)، رأت نخبنا المشاركة فيها لضمان الإعلان عن مواقفها بشأن الفيدرالية، أو خيار الانفصال وتكوين دولة مستقلة. وجرى انعقاد هذه الانتخابات التمهيد للاستقلال السودان وتكوين مؤسسات الحكم الوطني، لذلك كان تهافت الأحزاب وأثر التدخلات الخارجية إحدى مظاهر هذه الفترة. أدى التنافس الحزبي وغياب المشروع الوطني إلى وأد هذه التجربة، عندما وقع الانقلاب العسكري الأول في 17 نوفمبر 1958، بقيادة الجنرال إبراهيم عبود في عملية تسليم وتسلم من قبل رئيس الوزراء عبد الله خليل السلطة لعبود. بذلك، فإن الديمقراطية الأولى لم تنظر بشكل جدي في الوحدة الوطنية ووضع أسس المشاركة السياسية الوطنية. وكان من تداعيات الانقلاب العسكري تصاعد الثورة السلمية والعسكرية من قبل الرعيل الأول من المثقفين الجنوبيين في المنفى، ويرى سليمان محمد أحمد سليمان بأن نظام عبود اتخذ الوسيلة العسكرية والتعريب والأسلمة ضد مواطني جنوب السودان، حيث ولدت هذه السياسات لزيادة وتيرة نشاط المقاومة السياسية والعسكرية من قبل الأنيانيا وغيرها من التنظيمات. استعرت الحرب خلال هذه المرحلة، حتى سقوط نظام الجيش بفعل الإضراب السياسي العام الشامل الذي نظمه الطلاب والنقابات المهنية ومساندة جماهير الشعب.

فإن الديمقراطية الأولى لم تنظر بشكل جدي في الوحدة الوطنية ووضع أسس المشاركة السياسية التي إحدى شروطها. ومن تداعيات الانقلاب العسكري صعود الثورة السلمية والعسكرية من قبل الرعيل الأول من المثقفين الجنوبيين في المنفى،

رابعًا. الديمقراطية البرلمانية الثانية

أتاح نجاح ثورة أكتوبر فرصة أخرى للحوار السياسي، وبدأت بوادر التفاوض بفعل الرسالة التي وجهها السياسي وليم دينق من حزب سانو إلى رئيس الوزراء الحكومة الانتقالية سر الختم الخلفية ودعوته لإقامة مؤتمر مائدة مستديرة لمناقشة قضية الحرب والسلام. انعقد المؤتمر في 16 مارس 1965، وشارك فيه قادة الأحزاب وممثليهم من المنفى والداخل، لعرض الآراء والمناقشات بشأن تصورات الحلول. غير أن مؤتمر المائدة المستديرة لم يصل إلى أهدافه، إذ كانت الأحزاب في الشمال تضع أهمية أكبر للانتخابات البرلمانية، وبالتالي لم تبالي كثيرًا بمخرجات المؤتمر. أجريت الانتخابات في مناخ الاستقطاب السياسي والإيديولوجي والصراع بين القوى الطائفية التقليدية مع القوى الحديثة. لم تتاح فيها الفرصة لأحزابنا مثل سانو وجبهة الجنوب الوطنية من طرح برامجها، بل سعت الأحزاب الشمالية لتكميم أفواه نخبة الإقليم، لمحاولة اثنائها عن مطالبها والقبول بشرط استبعاد مطلب الفيدرالية والحكم الذاتي. بناءً على هذه التطورات، أعد قانون الانتخابات والدوائر الجغرافية، التي بلغ عددها الكلي نحو 218 دائرة انتخابية، منها 60 دائرة في الجنوب و158 دائرة في الشمال. وحدث أن تم إجراء الانتخابات على مرحلتين، الأولى في مديريات شمال السودان، بينما تأجلت الانتخابات في الإقليم الجنوبي إلى مارس 1967، أي بعد عامين من إجراء الانتخابات في باقي الشمال بحجة الحرب في الجنوب. وأثير جدل قانوني ودستوري بهذا الشأن، ومع ذلك، لم يطرأ أي تعديل على هذا القرار. وللمفارقة، فاز عدد من الأشخاص بالتزكية في الدوائر الجغرافية المخصصة لجنوب السودان. استمرت هذه الظاهرة طيلة الفترة الثانية في عمر الديمقراطيات النيابية، رافقها تصعيد الحرب، بل تعدت ذلك بالاعتداء على السلطة القضائية، عندما رأت بطلان الحكم الصادر بحل الحزب الشيوعي. أدت

هذه الأحداث وغيرها إلى فقدان الثقة في الديمقراطية البرلمانية، مما جعل قبول الناس بأي عمل عسكري لتغيير النظام الدستوري، هكذا نجح انقلاب ضابط نظام مايو بقيادة العقيد جعفر نميري.

تألفت الاتفاقية من ثلاثة أجزاء رئيسية، قانون الحكم الذاتي، اتفاقية وقف إطلاق النار، والبروتوكولات الترتيبات الإدارية والإجراءات القضائية ومسائل الإعمار وإعادة التوطين.

خامسًا. نظام مايو والحكم الإقليمي الذاتي.

أصدر نظام مايو بيان 9 يونيو الذي اعترف لأول مرة بوجود مشكلة سياسية، حيث شجع هذا الإعلان أطراف من الحكومة وقادة التحرير ومجلس الكنائس العالمي والافريقي لفتح مسار التفاوض السري والاتفاق، الذي تم التوصل إليه في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا. أكدت هذه الاتفاقية على وحدة السودان، وعلى تطوير العلاقات الثقافية بين الجنوب والشمال، ومنح الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان. تألفت الاتفاقية من ثلاثة أجزاء رئيسية، قانون الحكم الذاتي، اتفاقية وقف إطلاق النار، والبروتوكولات الترتيبات الإدارية والإجراءات القضائية ومسائل الإعمار وإعادة التوطين. إضافة إلى ملحقين، الأولى تعلقت بالحقوق المدنية والحريات والثانية بالإيرادات المالية. كما نظمت آليات إنشاء الجهازين التنفيذي والتشريعي والانتخابات وممارسة الاختصاصات الإقليمية والاتحادية. حدد الفصل الرابع المادة 8 عن انتخاب اعضاء مجلس الشعب الإقليمي عن طريق الاقتراع السري المباشر. كذلك نص الفصل السادس المادة 18 على تعيين الرئيس نميري لرئيس مجلس التنفيذي العالي واستبداله بناءً على تصويت مجلس الشعب الإقليمي. كذلك نصت المادة 19 من الفصل ذاته، على تكوين المجلس التنفيذي العالي من الاعضاء وحق اعفاء الرئيس جعفر نميري بناءً أيضا على توصية من رئيس المجلس التنفيذي العالي. وبدأت الفترة الانتقالية في أبريل 1972 لمدة ثمانية عشرة أشهر، لتأسيس مؤسسات الحكم الإقليمية وادماج قوات الأنيانيا في الجيش. بيد أن هذه التجربة لم تسفر عن ديمقراطية حقيقية، فقد عانت السلطة التنفيذية والتشريعية الإقليمية من تدخلات الرئيس نميري في مسار الانتخابات والمرشحين. على الرغم ذلك، أقيمت أربعة انتخابات وشكلت أكثر من سبعة حكومات. إلا أن إشكال العلاقة بين السلطة الاتحادية في الخرطوم والسلطة الإقليمية والخلافات حيال التعيين والاعفاء، حيث كان نميري ينفذ ما يشاء، فبرز التلاعب بأسس نصوص الاتفاقية وممارسة اختيار قادة الحكم في السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى عدم التنفيذ الكامل لبنود الترتيبات الأمنية، الحدود، والنفط، أسباب مجتمعة ساهمت في انتهاكات نميري المستمرة لاتفاقية أديس أبابا، وشعور بعض ثوار أنانيا منذ البداية بقصور الاتفاقية، كل هذه العوامل أدت في نهاية الأمر لاندلاع الحرب الأهلية مرةً أخري في مايو 1983، وقبلها في أكوبو 1975 وغيرها.

سادسًا. الحرب الأهلية والديمقراطية البرلمانية الثالثة

مثلما سلف الإشارة، تأزم الموقف مجددا في أواخر حكم الرئيس نميري، حيث شهد عام 1983 نشوء الحرب الأهلية الثانية، تحت راية الحركة الشعبية لتحرير السودان، لتقود الكفاح المسلح بخطابٍ سياسي جديد، بالدعوة إلى

مشروع "السودان الجديد"، وليس فقط الدعوة لانفصال جنوب السودان أو المناداة بالحكم الذاتي. رافق نشأة الحركة الشعبية الصراع الداخلي، حيث تمحورت حول الرؤية والبرنامج السياسي، وكتبت أدبيات كثيرة عن هذه الفترة، كما نشرت الحركة الشعبية نفسها أطروحتها الفكرية والسياسية، لا نود هنا إعادة تكرار ما نشر، بل الإشارة إلى تداعيات هذا الصراع على مسار حرب التحرير والحركة ذاتها. مع العمليات العسكرية للحركة وسوء الأوضاع الاقتصادية في الخرطوم، والعمل النقابي والجماهيري، سقط نظام نميري بعد أقل من ثلاثة سنوات منذ بدء حرب التحرير، ورئاسة المجلس العسكري للفترة الانتقالية، بشراكة مع قوى التجمع الوطني لإنقاذ البلاد، حدد لهذه الفترة عام كامل للتمهيد للانتخابات النيابية. أرادت قوى التجمع عدم تكرار اخطاء ثورة أكتوبر. بينما كان الموقف السائد للأحزاب مخالفا لهذا الطرح، فهي كانت تريد انتهاء الفترة الانتقالية، وقيام الانتخابات حتى تأتي إلى السلطة. كان لتباين المواقف أثره على التحضير للانتخابات والموقف من قضية الحرب. وقع التجمع إعلان كوكادام مع الحركة الشعبية، وكان تقدير الأخيرة وقتها بأن قادة المجلس العسكري الانتقالي ما هم سوى نسخة مصغرة من نظام مايو (2). تلكأت الأحزاب من قبول إعلان كوكادام الذي دعا إلى إلغاء قوانين سبتمبر التي أقرها نميري في أواخر عهده، كما نص الإعلان كذلك على إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا، ورفع حالة الطوارئ والاعتراف بأن المشكلة ليست فقط ما يُعرف بـ"مشكلة جنوب السودان" بل هي مشكلة السودان.

بينما كان الموقف السائد للأحزاب مخالفا لهذا الطرح، فهي كانت تريد انتهاء الفترة الانتقالية، وقيام الانتخابات حتى تأتي إلى السلطة.

انعقدت الانتخابات الخامسة في تاريخ السودان المعاصر في ظل هذه التجاذبات، وتم استثناء 35 دائرة من أصل 68 دائرة في الإقليم، أي ما يزيد عن نصف الدوائر المخصصة للجنوب في ذلك الوقت. شاركت أحزاب حزب الشعب التقدمي بقيادة الياب جميس سرور، وحزب مؤتمر الشعب السوداني الإفريقي (سابكو) بقيادة موريس لاويا، وحزب الشعب الفدرالي السوداني بقيادة جوشوا دي وال، وحزب المؤتمر السوداني الإفريقي (ساك) بقيادة ولتر كونيجوك، وحزب التجمع السياسي لجنوب السودان بقيادة صموئيل أرو بول. مثلت هذه الأحزاب الإقليم ولكنها لم تحقق نسبة تجعلها تؤثر في القرارات في البرلمان، وكما جرى عليه الحال في التجربتان الديمقراطية النيابات الأولى والثانية، فاز حزب الأمة برئاسة الوزراء وشكل مع الحزب الاتحادي حكومة ائتلافية، ولم تسعى حكومة الحزب إلى إنفاذ مخرجات إعلان كوكادام أو مبادرة السلام السودانية التي وقعتها الحركة الشعبية مع الحزب الاتحادي بزعامة الميرغني. هكذا انقضت الديمقراطية البرلمانية الثانية بين التردد وعماء الإيديولوجية حتى سقوط الحكومة بانقلاب الجبهة الإسلامية على المسار الحكم المدني. كما هو الحال في التجارب السابقة، شابت هذه الفترة امتدادات الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، استمرار حالة الطوارئ، تقييد الحريات والحقوق في الجنوب، إضافة لمسائل إجرائية مثل سوء توزيع الدوائر الجغرافية.

سابعًا . انقلاب الجبهة الإسلامية: أدلجة الحرب

برزت مواقف الجبهة القومية الإسلامية خلال الديمقراطية الثالثة بمعارضة جهود إحلال السلام في السودان، حيث عارضت إعلان كوكادام، كما فعلت الشيء ذاته ضد مبادرة السلام السودانية 1988، تحت ادعاء بأن المبادرتين تمسان جوهر التشريع الإسلامي سواء ما يتعلق بالموقف من إلغاء أو تجميد قوانين سبتمبر. هكذا بررت الجبهة الإسلامية قيامها بالانقلاب العسكري لإنقاذ كيان الدولة السودانية من تهديد الحركة الشعبية لهوياتها العربية والإسلامية. أدخلت حكومة الجبهة مصطلحات وممارسات جديدة في المشهد السوداني، في تحويل الحرب الأهلية المطالبة بالحقوق والعدالة والمساواة إلى حرب دينية. بذلك، حسمت الجبهة خياراتها بالإعلان العمل العسكري ضد الحركة الشعبية، ومارست أشد أنواع التكتيكات العسكرية بما فيه، إنشاء قوات سميت بالصديقة، تسليح المجتمعات لخوض حروب الوكالة (Counter-insurgency). كان لها الأثر في تعميق الخلافات المجتمعية، وما تزال تشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار في البلاد بعد الاستقلال. كانت الجبهة الإسلامية قد عملت على ايهام المجتمع الإقليمي والدولي بالمسار التفاوضي، ودخلت في مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية منذ الأشهر الأولى بعد نجاح انقلابها، واستمرت في كثير من اللقاءات بعد هذا التاريخ، كما ثق الكتاب الإسلامي عبد السلام المحبوب في كتابه "الحركة الإسلامية السودان دائرة الضوء وخيوط الظلام" في الفصل السادس عن استراتيجية الحركة الإسلامية في هذه الفترة.

تحت ادعاء بأن المبادرتين تمسان جوهر التشريع الإسلامي سواء ما يتعلق بالموقف من إلغاء أو تجميد قوانين سبتمبر. هكذا بررت الجبهة الإسلامية قيامها بالانقلاب العسكري لإنقاذ كيان الدولة السودانية من تهديد الحركة الشعبية لهوياتها العربية والإسلامية. أدخلت حكومة الجبهة مصطلحات وممارسات جديدة في المشهد السوداني،

ثامنًا: نيفاشا وفرص التحوّل الديمقراطي

جرى توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، في حين كان برتوكول مشاكوش الإطاري الموقع عليه في يوليو 2002، أساس هذا الاتفاق، فقد حسم مسألتي تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وعلاقة الدين والدولة. وبالتالي، مما ساعد المفاوضون إلى توقيع برتوكول تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية، حيث حازت الحركة الشعبية على مقاعد في الحكومة الاتحادية في الخرطوم، وأقاليم الشمال، كما استحوذت على الحكم التنفيذي والتشريعي في جنوب السودان، بنسبة 70%، بينما شاركت الأحزاب الأخرى على ما يعادل 30% من السلطة. أما على المستوى العسكري، تواجد الجيش الشعبي على طول حدود 1 يناير 1956، فيما عدا القوات المشتركة المدمجة مع الجيش السوداني في الشمال الجغرافي، وبذلك كانت الحركة الشعبية تتحكم بمفاصل الحكم طوال الفترة الانتقالية 2005 – 2011. بالإضافة إلى ذلك، اشتملت الاتفاقية على بند الانتخابات العامة، لأحداث التحوّل الديمقراطي، وإنهاء الحكم الشمولية والاستبدادي للجبهة الإسلامية من ناحية. وفتح المسار السياسي السلمي للقوى المعارضة، بما فيها الحركة الشعبية للتحول في مرحلة ما بعد الحرب والمشاركة في الانتخابات، وفتح باب الحريات والحقوق لقوى المجتمع المدني من ناحية أخرى.

(١) . الانتخابات العامة أبريل ٢٠١٠

أجريت الانتخابات في كافة مستويات الحكم في الجنوب والشمال على حدا سواء، حيث مثّلت فرصةً لبناء الممارسة الديمقراطية في الترشح والترشيح والانتخاب في ظل وضع دستوري وقانوني أسسته اتفاقية السلام. على خلاف ما جرت عليه العادة في التجارب السابقة. تجسد التحول هذه المرة في إعطاء الشعب فرصة لاختيار ممثليه في جميع أصعدة السلطة التنفيذية والتشريعية، وهي التجربة الثانية بعد الأولى في أعقاب اتفاقية أديس أبابا. نظم قانون الانتخابات آليات الترشح والمسائل القانونية المنظمة لها. كما أجيزت الدوائر الجغرافية بناءً على نتائج الإحصاء السكاني 2008. وتم تحديد شروط الترشح لرئاسة الحكومة، كما حدد عدد مقاعد المجلس التشريعي بمائة وسبعين مقعدا، 60% منها لمقاعد الدوائر الجغرافية، و25% لتمثيل المرأة، و15% لتمثيل القوائم الحزبية المغلقة. بجانب تحديد المجالس التشريعية للولايات العشرة، وآلية انتخاب حكام هذه الولايات. شهدت هذه التجربة صعوبة الديمقراطية الداخلية في بنية الأحزاب، حيث تحولت فرصة التحوّل الديمقراطي إلى سلسلة من الصراعات، أولًا، داخل الحركة الشعبية، خاصةً فيما يتعلق بالمترشح لرئاسة حكومة جنوب السودان الإقليمية. إلى جانب، خلافات أعضاء الحزب، بشأن مسألة الترشح باسم الحزب في المقاعد التمثيلة على المستوى التنفيذي والتشريعي. ومن ناحية أخرى، حصلت تجاوزات من قبل أجهزة الحركة ضد منسوبي الأحزاب الأخرى، اللذين تعرضوا إلى المضايقات والقمع والتهديد. على سبيل المثال وليس الحصر، تعرض حملة المرشح الدكتور لام أكول رئيس الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي المترشح لرئاسة حكومة الجنوب الإقليمية، إلى الاعتداء من أجهزة الأمن. كذلك عاني ممثل الحزب الشيوعي من ذات الانتهاكات. ضلا عن التضييق على وسائل الإعلام المختلفة.

يضاف إلى ذلك، خلافات أعضاء الحزب، بشأن مسألة ترشحات الحزب للمقعد على المستوى التنفيذي والتشريعي. ومن ناحية أخرى، تجاوزات أجهزة الحركة ضد منسوبي الأحزاب الأخرى،

(٢). تداعيات الانتخابات العامة

أفضت نتائج الانتخابات إلى فوز الحركة الشعبية بغالبية مقاعد السلطة التنفيذية والتشريعية، وتميزت هذه الانتخابات بظاهرة المرشحين المستقلين، اللذين هم اعضاء الحزب، ولم يسمحوا لهم بالترشح تحت راية الحزب بأسمائهم. لذلك، تمرد البعض من هؤلاء الاعضاء ضد الحكومة، بمجرد الإعلان عن نتائج الانتخابات، على سبيل المثال الجنرال جورج أطور الذي ترشح لمناصب والي ولاية جونقلي، هناك نموذج آخر مشابه في ولاية الوحدة، بتمرد العميد قلواك قاي.عكست هذه التداعيات مظاهر الخلل البنيوي في الحزب الحاكم وانعدام ثقافة الديمقراطية الداخلية. واعتبرت بمثابة تمرين أولى للتصويت في الاستفتاء وترجيح كفة خيار الانفصال. لذلك تم التغاضي عن كثير من الملاحظات التي حدثت في سياق هذه الانتخابات، بما فيها انتهاكات حرية الرأي والتعبير والانتخاب التي هي جوهر ممارسة الديمقراطية.

تاسعًا: الاستقلال ومطالب التغيير

في أكتوبر 2010 انعقد مؤتمر جمع كل التنظيمات السياسية وقوى المجتمع المدني وأطراف المصلحة، أتفق فيه على خارطة طريق لمرحلة ما بعد الاستفتاء،

من ضمنها، تكوين حكومة انتقالية موسعة تشمل كل القوى السياسية في حال التصويت الشعبي لخيار الانفصال وتكوين دولة مستقلة. وإلى جانب ذلك، أقر المؤتمر كذلك، وضع دستور توافقي للبلاد، وتكوين منتدى لقادة هذه الأحزاب للتباحث حول القضايا العامة. تنكرت الحركة الشعبية لمخرجات المؤتمر، تحت ادعاء شرعية التحرير (Liberator versus Liberated)، تحت اعداء شرعية الانتخابات العامة 2010، وعمدت إلى تثبيت منطقها بالأغلبية الميكانيكية. بذلك، تلاشي بذلك الخط الفاصل بين الدولة والحزب، باعتبار أن الحزب الحاكم يمثل الدولة، والدولة تتمثل في الحزب، وشيوع بما يمكن تسميته بعسكرة السياسية من جهة، وعسكرة المجتمعات من جهة أخرى. واجهت التجربة في مهدها مسائل الاقصاء وعدم الالتزام بالمواثيق. كان مؤتمر كل الأحزاب السياسية، وتوصياته حول التشكيل السياسي في حال التصويت لصالح خيار الانفصال. إلى جانب صياغة دستور للدولة، تمهيدا لانتخابات عامة في ظل الوضع القانوي والدستوري الجديد، أمرا يتطلب التوافق وإعلاء المصلحة الوطنية، إلا أنه حدثت تجاوزات في مرحلة اعداد الدستور الانتقالي، وتم التنكر لمخرجات مؤتمر كل الأحزاب. وكان مركز كارتر قدر أصدر بيانًا في 2 يوليو 2011، حث فيه حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية الحاكمة على ضرورة أتاحه الفرصة لكافة الأطراف لضمان إشراكها في المشاورات بشأن مسودة الدستور الانتقالي قبل إجازته، كذلك أضاف البيان، أن المسودة المقترحة تحتوي على عدد من البنود التي تركز سلطات في أيدي السلطة المركزية. إضافة إلى صلاحيات موسعة للسلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية. تم اعتماد الدستور، على الرغم من هذه الخلافات، وأصبح الدستور في مرحلة لاحقة، إحدى أسباب نشوء الحرب وحرمان القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة والتعبير، والتي إحدى معايير الديمقراطية كما عرفها روبرت دال.

واجهت الأحزاب الأخرى أزمة الانتقال من مرحلة الثورة إلى الدولة، في ظل هيمنة الحركة الشعبية على كافة مفاصل السلطة، فالحركة لم تستطيع التحول إلى حركة سياسية وفق مبادئ العمل السياسي السلمي، فعانت من التجاذبات الداخلية، والتضييق على أعضاء الحزب حول آراءهم تجاه عديد من القضايا، وقد تعرض قيادات الحزب للإقالة والإقصاء جراء الصراع بين مراكز القوى داخل الحركة. كذلك، لم تفعل الشيء ذاته، الأحزاب السياسية الأخرى، فانحصرت برامجها حول المشاركة في السلطة دون تطوير نفسها أو برامجها الفكرية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، ضعف منظمات المجتمع المدني في المشاركة والتعبير في الفضاء العام.

تلاشي بذلك الخط الفاصل بين الدولة والحزب، باعتبار أن الحزب الحاكم يمثل الدولة، والدولة تتمثل في الحزب. بالإضافة إلى ذلك، شيوع بما يمكن تسميته بعسكرة السياسية من جهة، وعسكرة المجتمعات من جهة أخرى.

عاشرًا: أزمة الديمقراطية والحرب الأهلية

دخلت الحركة الشعبية اجتماعات مجلس تحريرها القومي في 14 ديسمبر 2013، وسط خلافات حادة بصفوفها. فكان أن قام رئيس

الحزب في يناير 2013، بإصدار قرارا جمهوريًا بإقالة حكام ولاية البحيرات، كما أصدر قرار مماثل في وقتٍ لاحق آخر في 7 يوليو من العام ذاته، قضي بإقالة حاكم ولاية الوحدة. ثأر جدلٍ من قبل أعضاء الحزب ومن خارجه بشأن قانونية ودستورية هذه القرارات، والقول إن دستور جنوب السودان الانتقالي ينص على أنه يحق لرئيس الجمهورية إقالة حاكم منتخب في حالة واحدة، إذ حدث انهيار أمني في الولاية المعنية، كما تتشرط المادة ذاتها، اجراء انتخابات في الولاية المعنية خلال خضون ستون يومًا من قرار إقالة الحاكم، وهو ما لم يحدث في كلا الحالتين. أسفر التعارض بين أعضاء الحزب إلى الانسداد السياسي في البلاد، وسط غياب لآليات حل النزاعات الداخلية مما نتج عنه اندلاع المواجهات العسكرية بين أفراد الحرس الرئاسي في ليلة الخامس عشر من ديسمبر 2013. أشارت أدبيات كثيرة لماذا انقسم الحزب الحاكم، وما علاقة الجيش بالحزب، وهل تعاني الحركة الشعبية من أزمة الديمقراطية؟ لا تحاول هذه الورقة مجادلة هذه الأدبيات، بل التركيز على عاملين أساسيين هما في نظر الباحث من أسباب هذا العجز.

ثأر جدل من قبل أعضاء الحزب بشأن قانونية ودستورية القراران، والقول أن دستور جنوب السودان الانتقالي ينص على أنه يحق لرئيس الجمهورية إقالة حاكم منتخب في حالة واحدة،

(١). النخبة وأجندة الشرعية والديمقراطية

تشير نظريات علم الاجتماع السياسي على محورية أدوار النخبة في الانتقال الديمقراطي. كما طرحت نظريات التحول الديمقراطي عامل التوافق، ضمن عوامل أخرى، للتحول الديمقراطي وترسيخه. ويرى أليكس دي وال (Alex De Waal) أن قادة الحركة عملوا على تطبيق سياسة شراء الولاءات باستخدام أموال النفط في إطار المنافسة مع حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم، لضمان الاستقرار في الجنوب، وللوصول إلى الاستفتاء ومنها تحقيق الانفصال من جهة. ما أدي إلى سوء علاقات الحركة مع الأحزاب الأخرى من جهة، وعلاقتها بالمجتمع من جهة أخرى للفشل في إنجاز التطلعات الشعبية، كان السبيل الوحيد هو الالتجاء للعنف ضد الخصوم لإدامة السيطرة على السلطة والثروة. وبالتالي، إحدى أسباب غياب الديمقراطية هو انعدام الإرادة السياسية للنخبة، ومحاولة النخبة السياسية الالتجاء لوسائل غير ديمقراطية في ممارستها السياسية والتنافس مع الآخرين. الأمر ذاته ينطبق على النخبة الحزبية الأخرى، فلم يكن قضية الديمقراطية أولوية في أجندة هذه النخبة، بل يمكن القول بأن قضية التحرير، ظلت مسيطرة على أذهان النخبة. صحيح لم تترك الحرب الأهلية مجالا لبناء الديمقراطية، فهي تتطلب استقرار ونظاما ودولة في المقام الأول، بحكم التعريف، ولكن أدت ممارسة النخبة والحركة الشعبية إلى إفشال الانتقال السياسي ما بعد الاستقلال، وشيوع المصالح الذاتية على المصالح الوطنية.

(٢). ثنائية الجيش والسياسة

برزت هذه الثنائية منذ بدء حرب التحرير، فهي ظاهرة مستمرة منذ عقود، فالتنظيمات التي نشأت في المرحلة الأولى، كانت مدنية الممارسة السياسية، ولكنها اضطرت لاحقا للكفاح المسلّح، وكانت عنصرا أساسيا في اتفاقية أديس أبابا ووأدها أيضا. كذلك جاءت في بند الترتيبات الأمنية في مفاوضات نيفاشا،

فالأجهزة العسكرية والأمنية والشرطية التي تم تأسيسها، حدد لها أدوار نص عليها دستور جنوب السودان الانتقالي ٢٠٠٥،

وبرتوكولها الخاص المتعلقة بوضع القوات العسكرية، وإدماج أي قوات أخرى على خلاف القوتين الرئيستين، الجيش الشعبي والجيش السوداني، معا بقاء الأخيرة شمال حدود جنوب السودان. فالأجهزة العسكرية والأمنية والشرطية التي تم تأسيسها، حدد لها أدوار نص عليها دستور جنوب السودان الانتقالي 2005، ودستور الدولة 2011، إضافة إلى الدستور المعدل منه. وبالرجوع إلى الورقة البيضاء 2009، وهي الوثيقة الأساسية لتحويل الجيش الشعبي إلى قوة عسكرية نظامية لمحاولة مأسسة الجيش وفق نظام ومهام الدفاع عن الدولة. ومع ذلك، اندلعت الحرب عام 2013، جراء انقسام الجيش والخلط بين السياسة والاحترافية العسكرية. وفي هذا السياق، يرى الأكاديمي محمود ممداني أن الجيش الشعبي، في الأصل، عبارة عن ثلاثة جيوش وليس جيش واحد، لذلك تأثر الجيش الشعبي بالخلافات السياسية، بوصفه الأداة الحاسمة في المعادلة السياسية، فجنرالات الجيش هم طرف رئيسي في الحكم والقرارات. لذلك تمثل ثنائية الجيش والسياسية، إحدى مظاهر انعدام الديمقراطية في جنوب السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال.

خاتمة

تأسيسًا على ما سبق، وضحت الورقة أسباب العجز الديمقراطي في جنوب السودان، والتي تعود جذورها جزئيًا إلى الإدارة الاستعمارية، مرورًا بفترات الحكم الوطنية في السودان، ومرحلة ما بعد الاستقلال. طيلة هذه التجارب المتعددة، ظلت جنوب السودان تعاني من تداعيات حرب التحرير لأكثر من خمسة عقود. إلا أنه مع بدء استكمال مؤسسات الدولة الانتقالية التي أنشئت في 2005 عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل، ظن الكثيرين بأن التحول الديمقراطي باتت ممكننا، غير أن الإخفاق في مشروع بناء الدولة كانت المحصلة، أدت إلى الفشل في بلورة هوية مشتركة تعلو على الولاءات الفرعية للأفراد والمجتمعات واندلاع الحروب وتوقيع اتفاقيات التسوية السياسية النخبوية. إن غياب الديمقراطية في جنوب السودان يعكس في إحدى جوانبه أزمة عسكرة الحياة السياسية من جهة، وانعدام الحريات والحقوق والمشاركة الشعبية والتي هي جميعا من عناصر الديمقراطية المعاصرة من جهة أخرى.

المراجع

1. أبل ألير، جنوب السودان التمادي في نقص المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سيعد، لندن، شركة ميدلايت المحدودة، 1992.
2. أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات

البرلمانية في السودان 1953 – 1986، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008.

3. إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
4. جون قاي يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2000.

5. رفائيل كوبا بادال، فردوس الإمبريالية الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1900-1956، أم درمان: مركز محمد عمر بشير، 2007.
6. عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط 2، الخرطوم، دار عزة للنشر، 2010.

7. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، ترجمة عفاف البطاينة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

8. هيومن رايتش واتش، في انتظار الديمقراطية، في انتظار الديمقراطية انتهاكات حقوق الإنسان في انتخابات أبريل /نيسان 2010 السودانية.

9. يوهانس موسى فوك، موقعة القصر الجمهوري قصة 15 ديسمبر التي زلزلت جنوب السودان، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2015.

10. Arop Madut Arop, The Genesis of Political Consciousness in South Sudan, USA: Charleston SC, 2013.

11. Alex De Waal, the Real Politics of the Horn of Africa Money War and the Business of Power, Cambridge: Polity Press, 2015.

12. Hilde F. Johnson, South Sudan the untold story: from independence to civil war, London: New York: I.B Tauris,2016.

13. International Crisis Group, Politics and Transition in the New South Sudan, Africa Report N°172 – 4 April 2011.

14. and 10-Richard Rands, In Need of Review SPLA Transformation in 2006 beyond, Small Arm Survey, 2010.

CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

تأسس مركز جنوب السودان للدراسات الاستراتيجية و السياسات (CSPS) في يوليو ٢٠١١ ، بهدف المشاركة في تنمية البلاد من خلال البحوث.وقد طور المركز برامج بحثية موجهة نحو تشكيل دولة ديمقراطية تنموية قائمة الديمقراطية التشاركية و الحكم الرشيد تحت إشرافها ورعايتها بأستخدام التنمية المستدامة، والموارد البشرية و الطبيعية لغرض وحيد هو تعزيز رفاهية المواطنين.

© ٢٠٢٢ مركز جنوب السودان للدراسات الاستراتيجية و السياسات. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون إذن كتابي من مركز جنوب السودان للإستراتيجيات ودراسة السياسات، باستثناء حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية أو المقالات النقدية أو المراجعات.

P.O.Box 619
Hai Jebrona, Adjacent to Martyrs School,
Opposite Simba Playground,
Juba, South Sudan.

+211 920 310 415 | +211 915 652 847
https://csps.org.ss